



إذا كان العام ٢٠١١ هو عام انطلاق التحولات والإحداث الهائلة في منطقتنا العربية، فإن العام ٢٠١٢ شهد تصعيداً وتعقيداً غير مسبوقين في الأزمة السورية. هذه الأزمة لم تعد تداعياتها تقتصر على المجتمع السوري بل بدأت تطال دول الجوار ومنها لبنان. إن التضامن مع النازحين من سوريا هو واجب وطني وإنساني إلا أن على لبنان أن يضع في حساباته تفاقم الأزمة مستقبلاً وأن يحدد خياراته في التعاطي معها. الخيارات ليست سهلة لكنها واجبة على الدولة ومؤسساتها خاصة وأن تداعيات الأزمة السورية لا تقتصر على الجانب الإنساني والاغاثي وإنما تمتد لتطال مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية كافة.

إن الخدمات العامة التي تعاني أصلاً من بعض الاختلالات، رغم الجهود التي تبذل، ستكون أيضاً على المحك نظراً لزيادة الطلب عليها بوتيرة أعلى من حجم الاستثمارات فيها. لذلك، يحاول مجلس الإنماء والإعمار، بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات المعنية، وبالتنسيق مع شركاء التنمية، إعطاء دفع جديد للاستثمار في الخدمات العامة والبنى التحتية.

فقد أطلق المجلس، خلال العام ٢٠١٢، عدداً من المشاريع الهامة في القطاعات والمناطق كافة أضيفت إلى المشاريع والبرامج التي كانت قيد التنفيذ. كما أن النشاط التمويلي للمجلس لم يتراجع إذ أحييت عدة اتفاقيات تمويل إلى مجلس الوزراء بينما ينتظر أن يُبرم المجلس النيابي مجموعة أخرى من الاتفاقيات الموقعة. إن تقرير تقدم العمل يفصل هذه الأنشطة على مختلف الأصعدة.

لا نشك في أن لبنان يواجه تحديات كبيرة. ولا نشك أيضاً في أنه من المستحيل مواجهة هذه التحديات دون تعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي ورفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.